# إمكانيةِ استفادة مصر من التجربة الماليزية في مواجهة البطالة

**إعداد**

**دكتور/ محمود فاروق محمد غراب**

**مدرس الاقتصاد**
**معهد المستقبل العالي للدراسات التكنولوجية المتخصصة**

## مستخلص

## إمكانية استفادة مصر من التجربة الماليزية في مواجهة البطالة

تعد مشكلة البطالة من أخطر المشكلات التي تهدد استقرار المجتمع المصري، حيث لا تخفى علينا الآثار المختلفة لمشكلة البطالة ، لذلك تنتهج الحكومات سياسات واستراتيجيات مختلفة لمواجهة البطالة بالبحث عن الحلول أو الآليات التي من شأنها احتواء هذه الظاهرة لتفادي أضرارها على الفرد والمجتمع بأبعادها المختلفة. وبالتالي من الضروري الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة ،والاطلاع على الأساليب والاستراتيجيات التي اتبعتها في التصدي للبطالة ،وتعد ماليزيا مثالاً جيداً للتجارب الناجحة في التنمية الاقتصادية، ومواجهة البطالة، حيث استطاعت أن تحقق خلال عقود قليلة تنمية شاملة تمثلت في تحقيق معدل نمو مرتفع، فضلاً عن قدرة حقيقية على مواجهة البطالة ،لذلك يحاول الباحث من خلال الدراسة بيان أثر السياسات التنموية الماليزية على معدلات البطالة ، وإمكانية استفادة مصر من تلك التجربة.

**الكلمات المفتاحية :**

البطالة في مصر – البطالة في ماليزيا – سياسات سوق العمل النشطة – سياسات سوق العمل السلبية – سياسات سوق العمل في مصر – سياسات سوق العمل في ماليزيا – برامج التشغيل – الصندوق الاجتماعي للتنمية – السياسات الانكماشية – برامج التشغيل.

# Abstract

How can Egypt benefits from the Malaysian expert to face the unemployment.

The unemployment problem is considered from the most dangerous problems, which threat the Egyptian society, whereas the various effects of the unemployment problem have been hidden. So, the governments follow various policies and strategies to face the unemployment through looking for the solutions and mechanisms, which can include this phenomenon to avoidance its harmful on the person and society with its different dimensions. Hence, it should benefit from the succeeded international experts, and knowing the methods and strategies, which these states followed to face the unemployment. Malaysia is considered a good example for the succeeded experts on the economic development and facing the unemployment. Whereas, it could achieve an integrated development through short times, achieves a high growth rate, and a real ability to face the unemployment. So, the researcher tries, through this study, to appear effect of the Malaysian developmental policies on the unemployment rates, and how can Egypt benefits from this expert.


## مشكلة البحث:

تعد مشكلة البطالة من أخطر المشكلات التي تهدد استقرار المجتمع المصري، حيث لا تخفى علينا الآثار المختلفة لمشكلة البطالة، سواء على المستوى النفسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي، لذلك تحاول مصر تبني سياسات واستراتيجيات مختلفة من شأنها احتواء هذه المشكلة لتفادي أضرارها على الفرد والمجتمع.

لذلك كان من الضروري الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة ،والاطلاع على السياسات التي اتبعتها للتصدي للبطالة ،وتعد ماليزيا مثالاً جيداً للتجارب الناجحة في التنمية الاقتصادية، ومواجهة البطالة، حيث استطاعت أن تحقق خلال عقود قليلة تنمية شاملة تمثلت في تحقيق معدل نمو مرتفع، فضلاً عن قدرة على مواجهة البطالة.

## هدف البحث:

يحاول الباحث من خلال الدراسة بيان أثر السياسات التنموية الماليزية ،وانعكاسها على معدلات البطالة ، وبالتالي التعرف على سياسات سوق العمل الماليزية ،وخاصة التي يمكن تطبيقها على الحالة المصرية لمواجهة البطالة.

## فرضيات البحث:

- توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، ومعدل البطالة في ماليزيا.
- تستطيع مصر الاستفادة من سياسات سوق العمل الماليزية في مواجهة البطالة.

## أهمية البحث:

تعتبر التجربة الماليزية من أهم التجارب كونها تمثل نموذجا يحتذي به بالنسبة لكثير من الدول التي تعاني من البطالة، فاحتواء ظاهرة البطالة والسيطرة عليها في ماليزيا كان نتيجة لنهضة توفرت شروطها الموضوعية ،فهي ثمرة إستراتيجية ،وطنية ، وفرت الدعامة الملائمة لنجاح تجربة تنموية جديرة بالمحاكاة،وبالتالي يمكن لمصر الاستفادة من التجربة الماليزية في مواجهة البطالة.

## منهج البحث:

لتحقيق الهدف من البحث استخدام الباحث المنهج الاستقرائي من خلال دراسة العلاقات التي تربط بين الظواهر الاقتصادية بناءاً علي البيانات التاريخية للوصول إلي تعميمات تمكننا من تفسير الوقائع المشاهدة في الحياة العملية، وقام الباحث أيضاً باستخدام المنهج الاستنباطي من خلال استخدام الأساليب القياسية الكمية لاختبار فرضيات الدراسة,

## مصادر جمع البيانات :

اعتمدت الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية للاقتصاد المصري ،والماليزي ،حسب توافرها في التقارير ،والنشرات ،والدوريات الرسمية ،حيث تم الاعتماد بشكل أساسي على المؤسسات الآتية ،الجهاز المركزي للتعبئة العامة ،والإحصاء ،البنك الدولي ،صندوق النقد الدولي ،مؤسسة الإحصاء الوطني بماليزيا.

## حدود البحث:

الحدود الزمنية للسلاسل التي استخدمت في التحليل الإحصائي خلال الفترة (1990-2018 ) ،وأيضاً تم استخدام سلاسل زمنية للعديد من المتغيرات الاقتصادية المصرية ،والماليزية ( معدلات البطالة ،معدلات الزيادة السكانية ،الادخار ،والاستثمار، ،ومعدلات النمو الاقتصادي ،ومعدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي، 00إلخ منذ بدء تجربة التنمية الماليزية في فترة الستينات بهدف تتبع التجربة منذ بدايتها خلال فترة الستينات ،وحتى 2018.

## الدراسات السابقة :

توصلت دراسة "نوال بيومي" أن ماليزيا استطاعت استبدال النموذج الرأسمالي الغربي الذي كان من نتائجه عدم العدالة في توزيع الدخل، والتوصل إلي نموذج يقدر المورد البشري، ويقوم علي عدالة التوزيع[1].

خلصت دراسة "إبراهيم غرايبة" إلى أنه يمكن للدول الراغبة في تحقيق التنمية الاقتصادية تبني سياسات إصلاح اقتصادي بفكر وطني، ، حيث استطاعت ماليزيا التعافي من الأزمة المالية بفكر وطني ،وتوصلت أيضاً إلي أهمية الاهتمام بالعنصر البشري، والقضاء علي البطالة كشرط أساسي لإنجاح عملية التنمية [2].

أثبتت دراسة (محسن صالح ) أن ماليزيا تمكنت من القضاء على الفقر ،والبطالة من خلال سياسات الدمج الاجتماعي ،وفي ظل نموذج تنموي تواكب مع متطلبات العصر ،،حيث هدفت التجربة التنموية الماليزية في المجال الاجتماعي إلى العمل على رفع

[1] نوال بيومي، "التجربة الماليزية وفق مبادئ التمويل والاقتصاد الإسلامي"، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الأولي، مصر، 2011

[2] إبراهيم غرايبة، "التجربة الماليزية المهاتيرية في مواجهة الأزمة المالية، دار الفكر العربي.

مستوى المعيشة من خلال تحقيق نموذج تنمية يوازن بين الأعراق المختلفة في ماليزيا ،مما أدى إلى انخفاض معدلات البطالة[3].

توصلت دراسة ( Roman . v. navratnam ) إلى أن التنمية الاقتصادية في ماليزيا تمت من خلال الاهتمام بالتنمية البشرية ،وفي ظل تنمية صناعية تكنولوجية ، وتهيئة المناخ الاستثماري ،وتشجيع الادخار المحلي ،مما أدي إلى خفض معدلات الفقر ،والبطالة[4].

توصلت دراسة (سالم فتيحة ) إلى أن تجربة التنمية الماليزية اعتمدت على خلق روح التنافس بين الأفراد ،وتوفير مبادئ التعايش السلمي من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية التي تضمنت تحولاً هيكلياً أدى إلى خفض مستويات البطالة ،ورفع مستوى معيشة الأفراد[5].

## خطة البحث :

المبحث الأول: البطالة في الاقتصاد المصري

المبحث الثاني: أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على البطالة في مصر

المبحث الثالث: السياسات المصرية في مواجهة البطالة

المبحث الرابع : السياسات الماليزية في مواجهة البطالة

المبحث الخامس : إمكانية استفادة مصر من تجربة التنمية الماليزية في مواجهة البطالة

---

[3] محسن صالح ،النموذج السياسي الماليزي وإدارة الاختلاف ،مركز الجزيرة للدراسات ،2012

4)Roman.v.navaratnam, Malasia economic recovery policy pirformancs for economic stability, 2001

[5] سالم فتيحة ،دور الموارد البشرية في تحقيق التنمية ،والاستقرار السياسي ،التجربة الماليزية نموذجاً ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية،برلين ،المانيا،الطبعة الأولى،2019

## المبحث الأول

## البطالة في الاقتصاد المصري

هناك العديد من المشاكل التي تواجه النظام الاقتصادي لأية دولة ،وتعتبر البطالة من أخطرها أثراً علي الكيان الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للدولة. لذلك كان لا بد أن تستحوذ البطالة في مصر علي قدر كبير من الاهتمام، للكشف عن أسبابها ودوافعها بهدف إيجاد سبل العلاج الناجع لها.

### أولاً :توصيف البطالة في مصر

**جدول رقم (1)**

**معدلات البطالة في مصر خلال الفترة ( 2006– 2018)**

| بيان | أعداد المتعطلين | معدل البطالة % |
|---|---|---|
| **2006** | 2,345 | 10,6 |
| **2007** | 2,1352 | 8,9 |
| **2008** | 2,1440 | 8,7 |
| **2009** | 2,3780 | 9,4 |
| **2010** | 2,3510 | 9 |
| **2011** | 3,1834 | 12 |
| **2012** | 3,4248 | 12,7 |
| **2013** | 3,6488 | 13,2 |
| **2014** | 3,6458 | 13 |
| **2015** | 3,6520 | 12,8 |
| **2016** | 3,603 | 12,5 |
| **2017** | 3,4552 | 11,8 |
| **2018** | 2,845 | 9,85 |

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، سنوات مختلفة.

يتضح من الجدول أن معدل البطالة بلغ ( 10,6% ) عام 2006 ،ثم انخفض ليصل إلي ( 8,7% )عام 2008، ثم واصل الارتفاع بدءاً من عام 2009 حيث بلغ ( 9,4% ) ثم انخفض عام 2010 ليصل إلي ( 9% ) ثم واصل الارتفاع مرة أخري ليصل إلي ( 13,2% )عام 2013 ثم واصل في الانخفاض ليصل إلي ( 9,85% ) عام 2018.

## ثانياً :البطالة في الحضر والريف

**جدول رقم (2)**

**معدلات البطالة في الحضر ،والريف في مصر خلال الفترة (2006 – 2018 )**

| العام | الحضر % | الريف % |
|---|---|---|
| **2006** | 13.2 | 8.7 |
| **2007** | 11.9 | 6.9 |
| **2008** | 11.7 | 6.5 |
| **2009** | 13 | 6.8 |
| **2010** | 12.4 | 6.5 |
| **2011** | 16.1 | 8.8 |
| **2012** | 16.3 | 9.9 |
| **2013** | 16.3 | 11.1 |
| **2014** | 15.8 | 11.2 |
| **2015** | 15.4 | 10.9 |
| **2016** | 14.38 | 11.15 |
| **2017** | 14.5 | 9.8 |
| **2018** | 11.9 | 8.5 |

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، سنوات مختلفة.

يلاحظ من الجدول السابق أن نسبة البطالة في الحضر عام 2006 بلغت نحـــو ( 13,2% ) ثم واصلت الانخفاض لتصل إلي نحو ( 11,7% ) عام 2008 ، ثم ارتفعت عام 2009 لتصل إلـي ( 13% )، ثم انخفضت لتصل إلـي ( 12,4% ) عام 2010، ثم واصلت الارتفاع مرة أخري لتصل إلي ( 16,3% ) عام 2013، ثم بدأت في الانخفاض لتصل إلي (11,9 % ) عام 2018.

يتضح من الجدول أيضاً أن معدل البطالة في الريف بلغ (8,7% ) عام 2006، ثم واصل في الانخفاض حتى بلغ ( 6,5% ) عام 2008، ثم ارتفع عام 2009 ليصل إلي ( 6,8% )، ثم واصل في الارتفاع مرة أخري ليصل إلي ( 11,2% ) عام 2014، ثم انخفض ليصل إلي ( 11,15% ) عام 2016، ثم واصل الانخفاض ليصل إلي ( 8,5% ) عام 2018.

يلاحظ يوجه عام انخفاض معدلات البطالة في الريف عن مثيلاتها في الحضر ،ويرجع ذلك إلى اختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي في الحضر عن الريف، حيث

يسيطر العمل الزراعي على سوق العمل في الريف، ثم بعض الأنشطة الهامشية التي تدخل في نطاق سوق العمل غير المنظم كبعض الخدمات والصناعات الريفية البسيطة، أما في الحضر فيسود العمل في قطاعات الصناعة، والتجارة، والخدمات، سواء بشكل منظم أو غير منظم.

## ثالثاً :البطالة بين الذكور والإناث

**جدول رقم (3)**

**معدل البطالة بين الذكور ،والإناث في مصر خلال الفترة ( 2006- 2018)**

| العام | ذكور % | إناث % |
|---|---|---|
| **2006** | 6.7 | 24.2 |
| **2007** | 5.9 | 18.5 |
| **2008** | 5.5 | 19.3 |
| **2009** | 5 | 22.8 |
| **2010** | 5.8 | 22.6 |
| **2011** | 8.7 | 22.7 |
| **2012** | 9.3 | 24.2 |
| **2013** | 9.9 | 25.1 |
| **2014** | 9.6 | 24.7 |
| **2015** | 9.2 | 24.9 |
| **2016** | 8.7 | 25.6 |
| **2017** | 8.1 | 24.5 |
| **2018** | 8.2 | 23.1 |

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، سنوات مختلفة.

يتضح من الجدول السابق أن نسبة البطالة بين الذكور بلغت نحو ( 6,7% ) عام 2006، ثم واصلت الانخفاض لتصل إلي نحو ( 5% ) عام 2009، ثم بدأت في الارتفاع مرة أخري لتصل إلي نحو ( 9,9 ) عام 2013، ثم بدأت في الانخفاض مرة أخري لتصل إلي نـحو ( 8,2% ) عام 2018.

يلاحظ من الجدول أيضاً أن معدل البطالة بين الإناث بلغ نحو ( 24,2% ) عام 2006، ثم واصل الانخفاض ليصل إلي نحو ( 19,3% ) عام 2008، ثم عاود الارتفاع ليصل إلي نحو ( 25,1% ) عام 2013، ثم بدء في الانخفاض مرة أخري ليصل إلي نحو ( 24,7% ) عام 2014، ثم ارتفع مرة أخري ليصل إلي نحو

( 25,6% ) عام 2016، ثم بدء في الانخفاض ليصل إلي نحو ( 23,1% ) عام 2018، ويلاحظ من الجدول السابق بوجه عام ارتفاع نسبة بطالة الإناث عن الذكور .تزداد نسبة بطالة الإناث عن الذكور حيث يوجد اتجاه في سوق العمل يفضل عمالة الذكور ؛ بسبب تزايد أعداد المتعطلين من الذكور الذين يمكن توظيفهم من ناحية، ولتضرر بعض جهات العمل من بعض القوانين الخاصة بتنظيم عمل المرأة من ناحية أخرى، خاصة في ظل اتساع مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الذي يهدف إلي تحقيق أقصى ربح ممكن، دون مراعاة ظروف عمل المرأة؛ حتى يمكنها الموازنة بين مسئولياتها الاجتماعية، وتنخفض مساهمة الإناث في قوة العمل لأسباب اجتماعية، وقد ارتفعت نسبة مساهمة الإناث في قوة العمل في السنوات الأخيرة؛ بسبب ارتفاع نسبة المتعلمات بين الإناث، وتغير بعض العادات والتقاليد الاجتماعية[6].

**رابعاً :البطالة وفقاً للحالة التعليمية**

**جدول رقم (4)**

**معدل البطالة وفقاً للحالة التعليمية في مصر خلال الفترة( 2006 – 2017)**

| العام | أمي % | يقرأ ويكتب % | أقل من المتوسط % | متوسط % | فوق المتوسط[7] % | جامعي[8] % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **2006** | 1.8 | 1.2 | 2.6 | 60.9 | 6.8 | 24.3 |
| **2007** | 1.6 | 0.9 | 2.2 | 53.3 | 7.2 | 30 |
| **2008** | 1.6 | 1 | 2.8 | 53.4 | 7.3 | 21.1 |
| **2009** | 3.3 | 1.4 | 4 | 47.3 | 7.3 | 35.2 |
| **2010** | 2.3 | 1.2 | 3.5 | 42.8 | 8.7 | 39.3 |
| **2011** | 6.6 | 4.1 | 7.4 | 42.5 | 6.1 | 31.6 |
| **2012** | 3.3 | 3.1 | 8.6 | 44.5 | 5.3 | 33.3 |
| **2013** | 9.8 | 3.4 | 8.4 | 41.1 | 4.5 | 31.3 |
| **2014** | 10.4 | 6.2 | 10.4 | 39.8 | 3.9 | 32.4 |
| **2015** | 4.8 | 4.5 | 9.5 | 44 | 4.8 | 31.6 |
| **2016** | 3.4 | 2.6 | 8.3 | 46.1 | 5.2 | 31 |
| **2017** | 3.4 | 2.4 | 7.8 | 48.2 | 4.2 | 34 |

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي،سنوات مختلفة.

[6] تشير الدراسات إلى ارتفاع مساهمة الإناث في سوق العمل غير المنظم، واللاتي لا تتضمنهن الإحصاءات الرسمية كالخدم والباعة الجائلين، وغالباً يكنّ من غير المتعلمات ،والفقيرات اللاتي يدخلن سوق العمل لأسباب اقتصادية لضمان الحصول على احتياجاتهن الضرورية، ورفع مستوى معيشتهن ومعيشة أسرهن، وإذا أدخلنا هؤلاء في إحصاءات العمالة لارتفاع عدد الداخلين لسوق العمل من الإناث.

[7] مؤهل فوق متوسط ،وأقل من الجامعي

[8] مؤهل جامعي ،وفوق الجامعي

يتضح من بيانات الجدول السابق أن هناك خللاً كبيراً في العلاقة بين البطالة والتعليم ، حيث تنخفض معدلات البطالة بين الأفراد الأميين ( 3.4% ) وذلك عام 2017 ،بينما بلغ معدل البطالة لمن يقرأ ويكتب نسبة( 2.4% ) خلال العام نفسه.

بينما ترتفع نسب البطالة بين فئة الحاصلين على مؤهل متوسط ،ثم بين حملة المؤهلات العليا،حيث بلغ معدل البطالة لدى حملة المؤهلات المتوسطة خلال عام 2017 حوالي( 48.2% ) ،بينما بلغ معدل البطالة خلال نفس العام لدى حملة المؤهلات الجامعية ،وفوق الجامعية حوالي (34%)

تسببت عدم ملائمة مخرجات التعليم لمتطلبات سوق العمل في ارتفاع نسب البطالة بين المستويات التعليمية المختلفة، كما يعكس انخفاض المستوى التكنولوجي في المشروعات استيعاب سوق العمل للأميين ، ومما ساعد على ذلك قبول الأميين القيام بأي عمل وبأدنى الأجور، خاصة في القطاع غير الرسمي الذي ترتفع به نسبة الأميات من الإناث.

يتضح مما سبق أن سياسات تشجيع الحصول على تعليم فني متوسط أدت إلى الارتفاع الكبير في معدلات البطالة بين خريجي هذا المستوى من التعليم للأسباب التالية:

1) عدم تناسب التعليم المتوسط مع فرص العمل المتاحة.

2) تحيز سياسات العمالة والأجور لصالح خريجي التعليم العالي، حيث يفضل سوق العمل خريجي التعليم العالي عن خريجي التعليم المتوسط .

3) عدم تطوير التعليم المتوسط ،وإمداده بالإمكانيات المطلوبة لمواكبة العصر.

عدم توافق التعليم المتوسط الفني مع احتياجات سوق العمل.

أدت سياسة مجانية التعليم ،والتوسع في التعليم إلى تراكم أعداد الخريجين، وخاصة في ظل غياب التخطيط السليم للعملية التعليمية، حدث خلل في العلاقة بين مخرجات التعليم، وحاجة سوق العمل، حيث زادت أعداد الخريجين بما يفوق القدرة الاستيعابية لسوق العمل، وتلازمت تلك الظاهرة مع ظهور عجز في بعض التخصصات التي يحتاج إليها سوق العمل.

## خامساً :البطالة وفقاً للفئات العمرية المختلفة

**جدول رقم (5)**

**معدل البطالة وفقاً للفئات العمرية المختلفة خلال الفترة( 2010-2015)**

| العام | 15 <20[9] | 20 <25 | 25> 30 | 30 <40 | 40> 50 | 50> 60 | 60 فأكثر |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **2010** | 17.8 | 27.2 | 13.1 | 4 | 2.1 | 0.6 | 0.2 |
| **2011** | 22.2 | 31.7 | 16.9 | 7.2 | 5.6 | 1.8 | 1.9 |
| **2012** | 28.7 | 37.7 | 18.7 | 8.9 | 3.1 | 0.7 | 0.3 |
| **2013** | 26.2 | 37.6 | 20.2 | 8.8 | 4.2 | 2.8 | 0.1 |
| **2014** | 28.2 | 34.5 | 19.3 | 9.2 | 6.6 | 3.7 | 0.6 |
| **2015** | 11.8 | 41.8 | 25.2 | 14.6 | 4.8 | 1.9 | 0.1 |

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي،سنوات مختلفة.

يلاحظ من الجدول ارتفاع نسب البطالة في سن الشباب ،وخاصة في الفئة العمرية (20 إلي أقل من 25 عام) بنسبة (41,8% )، ثم تليها الفئة العمرية ( من 25 إلي أقل من 30 عام) بنسبة ( 25,2% ) ثم تليها الفئة العمرية (30 إلى أقل من 40عام ) بنسبة 14,6% ،وذلك عام 2015.

**مما سبق يتضح أن أهم السمات المميزة للبطالة في مصر تتمثل فيما يلي:**

1) ارتفاع معدل البطالة بين الإناث
2) تتركز البطالة في الحضر بدرجة كبيرة.
3) تتركز البطالة في فئة حملة الشهادات المتوسطة، ثم حملة الشهادات العليا.
4) تتركز البطالة في فئة الشباب.

[9] **15 <20** ،أي من خمسة عشر عام إلى أقل من عشرين عام ،وهكذا.

## المبحث الثاني

## أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على البطالة في مصر

تعرض الاقتصاد المصري خلال فترة الثمانينيات للعديد من المشكلات التي جعلته مضطراً لإدخال الكثير من التعديلات على السياسات الاقتصادية، وبوجه خاص السياسات النقدية، والمالية حيث تم إتباع سياسات نقدية ،ومالية انكماشية من خلال تبني مصر لسياسات الإصلاح اقتصادي عام 1992 ،فمن خلال سياسات الإصلاح الانكماشية تم تحرير أسعار الفائدة في محاولة لخفض معدلات التضخم، والعمل على جذب المدخرات وتوظيفها بكفاءة، بما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات الأكثر كفاءة،ولعب الجهاز المصرفي دوراً حيوياً في تشجيع الاستثمار الخاص من خلال توفير التمويل اللازم، بالإضافة إلى المساهمة المباشرة في العديد من المشاريع الاستثمارية ، وذلك بما يتفق مع برامج التنمية التي اعتمدت بشكل كبير على القطاع الخاص في توفير فرص العمل[10].

تبنت مصر أيضاً سياسات مالية انكماشية؛ بهدف خفض عجز الموازنة العامة ، عن طريق خفض الإنفاق الحكومي، ومحاولة إحداث زيادة في الإيرادات العامة، وتسعى تلك السياسات إلى رفع كفاءة الاقتصاد القومي من خلال الحد من دور الدولة، وتوسيع دور القطاع الخاص، وإصلاح، وخصخصة القطاع العام، وذلك لأن القطاع العام لعب دوراً مؤثراً في زيادة عجز الموازنة العامة للدولة، وتبنت الحكومة المصرية برنامجاً موسعاً لخصخصة شركات القطاع العام؛ للمساهمة في تخفيف العبء عن الموازنة العامة للدولة، ورفع كفاءة تخصيص الموارد،مما انعكس سلباً على معدلات التشغيل ،وأدى إلى زيادة معدلات البطالة[11].

1) Subramanian, Arvind, "The Egyptian stabilization experience: An analytical retrospective 'IMF., Middle East Department2002, P., 105.

1) Bouin, O. and Michalet, C. A., "Rebalancing the public and private sector", Paris Organization, 2007،P23.

**جدول رقم ( 6 )**

**الإنفاق الحكومي في مصر "نسبة من الناتج المحلي الإجمالي "**

**بعض السنوات المختارة خلال الفترة ( 1980- 2017)**

| العام | الإنفاق الحكومي % |
|---|---|
| **1980** | 15,68 |
| **1985** | 17,24 |
| **1990** | 11,29 |
| **1995** | 10,54 |
| **2000** | 11,2 |
| **2005** | 12,74 |
| **2010** | 11,16 |
| **2015** | 11,176 |
| **2016** | 11,43 |
| **2017** | 10,09 |

Source :The global economy Egypt government spending percent of GDP

يلاحظ من الجدول السابق انخفاض الإنفاق الحكومي في مصر ليتماشى مع سياسات الإصلاح المالي الانكماشية ،وبلغت نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي حدها الأدنى عام 2017 بنسبة 10,09 %.

أدت سياسات الخصخصة إلى زيادة معدلات البطالة نتيجة الاستغناء عن عدد كبير من العاملين، وفي ظل آلية خفض نفقات القطاع العام استخدمت الحكومة نظام التقاعد المبكر كحافز للحد من تكدس العمالة داخل هذا القطاع. ومما أدى إلى تفاقم المشكلة اعتماد القطاع الخاص على أساليب إنتاجية متقدمة ،وكثيفة لرأس المال تحتاج إلى مهارات عالية لا تتوافر في العمالة الموجودة بالقطاع العام، مما أدى إلى التخلص منها عند انتقال الملكية إلى القطاع الخاص[12].

كما أدت الزيادة السكانية المطردة أيضا إلى زيادة المعروض في سوق العمل،مما تسبب في زيادة مشكلة البطالة في مصر.

1) Dennis Suzanna and Zuckerman, Elaine, "Gender guide to world bank, and IMF police – based on lending gender equality women's right, Washington, D.C, U.S.A, 2000,p.247.

**جدول رقم (7)**

**عدد السكان ( مليون )،و معدل نمو السكان في مصر**

**بعض السنوات المختارة خلال الفترة (1980 – 2018)**

| بيان | عدد السكان (مليون) | معدل النمو السكاني % |
|---|---|---|
| 2000 | 63,86 | 1,95 |
| 2005 | 70,653 | 1,82 |
| 2010 | 78,685 | 2 |
| 2015 | 89,279 | 2,23 |
| 2016 | 92,216 | 2,17 |
| 2018 | 97,006 | 2,05 |

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي،سنوات مختلفة.

يلاحظ من الجدول السابق الزيادة المطردة في حجم السكان حيث كان عدد السكان في عام 2000 حوالي (63,86 ) مليون نسمة، ثم واصل حجم السكان في الزيادة حيث بلغ عام 2018 حوالي (97,006) مليون نسمة.

أدت أيضاً ندرة المعلومات عن البطالة وعدم دقتها وتضاربها في بعض الأحيان إلي صعوبة وضع استراتيجية للتشغيل في المستقبل ،فغياب التخطيط العلمي الذي ينطلق من تحديد الغايات الإستراتيجية القادرة على التصدي الحقيقي للبطالة في مدة محددة، واستيعاب الوافدين الجدد إلي سوق العمل سنوياً، فضلاً عن انتفاء السياسات والتشريعات الوطنية الهادفة إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي في خريطة التنمية البشرية،أدت إلى زيادة معدلات البطالة[13].

[13] أسامة عرابي، البطالة وسياسات الصندوق والبنك الدوليين، Ksrgany@Iamalef.net2002 ،

## المبحث الثالث

## السياسات المصرية في مواجهة البطالة

نتيجة لزيادة معدلات البطالة الناتجة عن برامج الإصلاح الاقتصادي كان لابد من الاهتمام بالآثار الاجتماعية لبرامج التثبيت بحيث أصبح يلازم برامج التثبيت سياسات تخفف الآثار السلبية الناتجة عنها ، ذلك أن هذه الانعكاسات السلبية يترتب عليها زيادة في حدة التوترات الاجتماعية مما قد يؤدي إلى زعزعة الاستقرار الاجتماعي الذي بدوره يؤثر سلبا على تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، لذلك كانت سياسات الحماية الاجتماعية تهدف إلى تخفيف الآثار السلبية لبرامج التثبيت[14].

لذلك تم إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية في مصر عام 1991 بموجب القرار الجمهوري رقم 40 بهدف تخفيف الآثار الجانبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي[15]، ويهدف الصندوق الاجتماعي للتنمية تحسين أحوال المحرومين من الاحتياجات الأساسية عن طريق إنشاء مشروعات مدرة للدخل ، ويهدف أيضاً إلى مساعدة الخريجين العاطلين عن طريق إمدادهم بالتدريب وتوفير الوظائف لهم[16] ،ويتم ذلك من خلال البرامج الآتية[17] :

1) برنامج الأشغال العامة الذي يهدف إلى إنشاء و تحسين البنية الأساسية في المناطق ذات الدخل المنخفض ، كما يهدف إلى خلق فرص عمل مؤقتة و دائمة من خلال الأنشطة المختلفة

2) برنامج تطوير المجتمع الذي يهدف إلى تعبئة المجتمع المحلي في أنشطة إنتاجية ، كما يهدف أيضا إلى إشراك المرأة في التنمية .

---

[14] كنعان ،طاهر ، صندوق النقد العربي ، و الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي ،الآثار الاجتماعية للتصحيح الاقتصادي في الدول العربية ، أبو ظبي ، 1996 ،ص ص 7-10

[15] و ذلك بموجب القرار الجمهوري رقم 40 عام 1991

[16] يعمل الصندوق من خلال شبكة مكونة من 16 مكتب إقليمي تحت الإشراف المباشر لرئيس مجلس الوزراء ، ويحدد مجلس إدارة الصندوق السياسات والاستراتيجيات العامة ، كما يحدد أيضا أولويات الأنشطة ، ويتم التصرف في موارد الصندوق طبقا للاتفاقيات مع مانحي الأموال للصندوق ، وتتم مراقبة المشروعات المختلفة وتقييمها بانتظام بواسطة الصـندوق ، ويقوم الصندوق بتنفيذ مشروعاته عن طريق الجهات التي ترعى هذه المشروعات، وتأخذ الموارد شكل قروض ومنح تقدمها الحكومة المصرية والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي والصناديق العربية ، وتستخدم المنح لتمويل مشروعات تنمية البنية الأساسية في المجتمعات الريفية و المناطق الفقيرة في المدن .

[17] عفيفي، أمل صديق ، الخصخصة في مصر ،توصيف و تقييم ، ترجمة د/ جمال عبد المقصود،الهيئة المصرية العامة للكتاب ،2003، ص353

3) برنامج أنشطة السكان الذي يهدف إلى تخفيض الزيادة السريعة في السكان.

4) برنامج تنمية المشروعات الذي يهدف إلى زيادة فرص التوظف ، وتوفير فرص مدرة للدخل في قطاع المشروعات الصغيرة عن طريق تشجيع الأعمال الجديدة و التوسع في الأنشطة الموجودة ، وذلك من خلال إمداد المشروعات الصغيرة ،وأصحاب الأعمال بالائتمان ، والمعرفة الفنية ،والتدريب ،والخبرة.

5) برنامج التوظيف وإعادة التدريب الذي استهدف العاملين في المشروعات العامة، والخريجين ، بغرض الاستجابة لاحتياجات موظفي القطاع العام أثناء إعادة هيكلة الشركات ، ومسؤوليته الأساسية هي تقديم مزايا التقاعد المبكر ،والتدريب ،والتأمين ضد البطالة ،والاستشارات المهنية ،وتقديم التمويل اللازم لبدء مشروع جديد ، كما يهدف أيضا إلى وضع البرامج التي توفر العمل للخريجين الجدد.

6) برنامج التطوير المؤسسي الذي يهدف إلى زيادة قدرة الحكومة على مراقبة تأثير سياساتها الاقتصادية على مستوى معيشة الأفراد.

7) وحدة النوع ،وهي وحدة مستقلة تهدف إلى تهيئة الدور التنموي للصندوق الاجتماعي للتنمية مع تشجيع مشاركة النساء في نفس الوقت.

هذه البرامج تواجه الحاجات العاجلة للفئات المستهدفة ، وتزيد قدرة الحكومة على وضع سياسات تخفيض وطأة الفقر ،والإشراف عليها ،وتطوير طاقاتها المؤسسية لتطوير البرامج الاجتماعية أو تعديل البرامج الاجتماعية القائمة0

بالإضافة إلى برامج الصندوق الاجتماعي للتنمية استحدثت الحكومة المصرية البرنامج القومي لتشغيل الشباب الذي بدأ عام 2000، والذي استخدم كأداة إضافية لسياسات سوق العمل المقدمة من الحكومة لمنع التدهور في أوضاع التشغيل تحت إشراف البرنامج القومي لتوظيف الشباب، والذي استهدف من خلاله توفير (800) ألف فرصة عمل سنوياً، وقد اشتمل البرنامج على خمسة برامج فرعية هي[18]:

[18] الاقتصاد المصري بين فرص النمو وتحديات الواقع ،معهد التخطيط القومي، ص ،2006 ،ص85

1) برنامج التوظيف الحكومي
2) برنامج التوظيف في جمع البيانات بالقرى
3) برنامج التدريب التمويلي
4) برنامج القروض للورش الحرفية
5) برنامج عمال الطوارئ.

مما هو جدير بالذكر أنه في خلال (15) يوماً كان قد تم تقديم نحو (5,7) مليون طلب إلى البرنامج القومي لتوظيف الشباب، ونجد أن حوالي (99,3%) من المتقدمين إلى البرنامج القومي لتوظيف الشباب قد عبروا عن رغبتهم في العمل الحكومي الذي يعكس وجهة نظر الشباب في عدم ملائمة ظروف العمل في القطاع الخاص، وفي بداية عام 2003 تم إعلان التراجع عن الهدف السنوي من (800) إلى (300) ألف فرصة عمل ليكشف بوضوح عن ضعف الافتراضات والتوقعات التي قام عليها البرنامج، ومن ثم لم يتمكن البرنامج من حل مشكلة البطالة في مصر[19].

قامت الحكومة المصرية بعد ذلك برفع شعار "الاستثمار من أجل التشغيل"، وجعلته أحد البرامج التنفيذية الرئيسة لها؛ بهدف توفير المزيد من فرص العمل ، من خلال تأكيد الثقة في المناخ الاستثماري، وإزالة القيود والمعوقات الإدارية، وتخفيف الأعباء المالية التي يواجهها الاستثمار في المشاريع الجديدة، وتقديم خدمات متميزة للمستثمرين، وبالرغم من ذلك لم يحقق شعار "الاستثمار من أجل التشغيل" الهدف منه في توفير قدر أكبر من فرص العمل.

قامت الحكومة المصرية أيضاً بإنشاء مجلس للتدريب الصناعي تابع لوزارة الصناعة، حيث يقوم المجلس بالإشراف على عدة مشاريع وبرامج رئيسة، وهذه المشاريع كالتالي[20]:

---

[19] التقرير النهائي للجنة الإنتاج الصناعي والطاقة، خطة قومية وبرامج لتنمية الصناعات الصغيرة مع الاستفادة من تجارب الدول الأخرى، مجلس الشورى ، القاهرة، 2003، ص 213-215

[20] تقرير المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية، المجالس القومية المتخصصة ، الدورة العاشرة (1989 – 1990)، يوليو، القاهرة،ص56

1) المشروع القومي لمستوى المهارات، ويهدف إلى وضع معايير محددة للمهارات المطلوبة في القطاعات الصناعية، والسياحية، والإنشائية.

2) مشروع تنمية المهارات، ويهدف إلى تحديث مهارات ومواصفات العمالة المصرية.

3) برنامج إصلاح التعليم والتدريب الفني والمهني، ويهدف إلي إعداد وتطوير (12) وحدة شراكة قطاعية لإرساء علاقات بين الصناعات ،وموردي الخدمات المهنية على الصعيدين القطاعي والمحلي.

4) مركز تدريب التجارة الخارجية، ويعمل على تكوين طبقة جديدة من المصدرين للمساعدة في تطوير أداء تصدير المنتجات المصرية.

5) مركز تحديث الصناعة وتنمية الموارد البشرية، ويهدف إلى تحديث وتطوير المهارات والمواصفات الخاصة بالقوى العاملة على جميع ، وذلك بواسطة توفير البرامج التدريبية الشاملة التي تستهدف تنمية الوظائف والأنشطة المختلفة داخل إطار المؤسسة الصناعية.

قام أيضاً مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بتدشين المرصد المصري للتعليم، والتدريب، والتوظيف ليعمل كنظام معلومات شامل لسوق العمل، بحيث يقوم بحصر الفجوة بين العرض والطلب في سوق العمل، والتنبؤ بالاحتياجات المستقبلية للتدريب والتوظيف، بالإضافة إلى إنشاء قواعد بيانات متعددة المصادر للتعرف على الاحتياجات المستمرة للتوظيف، وربط ذلك بالتعليم، وكذلك توفير المعلومات اللازمة حول سوق العمل لكل من متخذي القرار ، ؛ لاتخاذ القرارات الاستثمارية بما يتوافق مع احتياجات سوق العمل الحالية والمستقبلية، وخدمة الباحثين عن العمل والشباب في مراحل التعليم المختلفة[21].

[21] تجارب دولية في المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ،2002 ،مجلس الوزراء، القاهرة،ص211

وفيما يتعلق بسياسات سوق العمل تمت إضافة بعض البنود في عقود الخصخصة لبعض شركات القطاع العام لحماية مستوى التشغيل، كما تم وضع قواعد موحدة للعمال في جميع شركات القطاع العام التي تم خصخصتها للاستفادة من تعويضات التقاعد ،أو المعاش المبكر، وقد تم وضع حدود قصوى وحدود دنيا للتعويض[22]

بناءً على ما سبق، يتضح أن مصر بذلت بعض الجهود للتصدي لمشكلة البطالة إلا أن هذه الجهود كانت متناثرة، ولم تتم تحت مظلة واضحة لسياسة التشغيل على المستوى القومي، وفي إطار رؤية واضحة،مما تسبب في معاناة أعداد كليرة من البطالة.

## المبحث الرابع

## السياسات الماليزية في مواجهة البطالة

استطاعت ماليزيا خلال فترة قصيرة أن تصنع نموذجا رائدا في مواجهة البطالة ،والقضاء على آثارها السلبية التي تنخر أسس البناء الاجتماعي لأي مجتمع يعاني منها ، فقد استطاعت ماليزيا تحقيق متوسط معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1980 – 2007) حوالي (6,3%) ،وبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي حوالي 6% عام 2014، ثم بلغ حوالي 5 % عام 2018 ، لذلك تعتبر إحدى العلامات البارزة في التجربة الماليزية نجاحها في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة ، هذه المعدلات ما كانت لتؤتي ثمارها دون وجود سياسات ملائمة تعمل على تعبئة المدخرات، واستغلالها في استثمارات ذات كفاءة، من خلال حزمة من الحوافز الفعالة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر[23].

[22] حيث يحصل العامل الذي يحال إلى التقاعد المبكر على مكافأة في نهاية الخدمة تساوي أجر عشرة شهور تستحق الدفع عند وصول العامل السن الطبيعية للتقاعد، بالإضافة إلى توزيع أسهم الشركات التي تتم خصخصتها على العمال بشروط تفضيلية، حيث نص قانون سوق المال رقم (95) لسنة 1992 على إنشاء اتحادات للموظفين من حاملي الأسهم لهم شخصية اعتبارية بحيث تستطيع أن تملك بالنيابة عن العمال أسهم مسجلة أو متداولة في سوق المال.

[23] World Bank. The East Asian Miracle Economic Growth and Public Policy, Oxford University Press,2005,P.214.

## أولاً :مراحل التنمية الصناعية في ماليزيا

اعتمدت ماليزيا في بناء قدرتها التنافسية على التطور الصناعي، وقد مرت تجربة التصنيع الماليزية بعدة مراحل:

**المرحلة الأولي (صناعة إحلال الواردات في الستينيات) :**

في تلك المرحلة اعتمدت ماليزيا على القطاع العام، والبدء في التوجه التصديري ، حيث بدأ التركيز على صناعة المكونات الإلكترونية، وتتسم هذه الصناعة بأنها كثيفة العمالة، مما نتج عنه انخفاض في معدلات البطالة.

**المرحلة الثانية (مرحلة الصناعات التصديرية في السبعينيات) :**

حيث شجعت الحكومة دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجال الإلكترونيات ،وصناعة النسيج من خلال توفير العمالة الرخيصة، ومنح الحوافز الضريبية، وإصدار تراخيص منتجات أجنبية، وإنشاء مناطق تجارة حرة، كما عملت الحكومة على استضافة الشركات متعددة الجنسيات لتشغيل خطوط إنتاجية، وسمحت للشركات الأجنبية التي تنتج سلعاً للتصدير بالملكية التامة دون اشتراط المساهمة المحلية[24].

**المرحلة الثالثة ( مرحلة التصنيع الثقيل في الثمانينيات ) :**

حيث تم التركيز علي صناعة الإلكترونيات ،والنسيج التي صارت تسهم بثلثي القيمة المضافة للقطاع الصناعي، ويلاحظ في تلك الفترة تمتع الصناعات الوطنية بالحماية ،والاعتماد على الموارد المحلية الماليزية ، ودخول الدولة في مشاريع كثيرة شملت كافة الأنشطة الاقتصادية.

**المرحلة الرابعة (مرحلة الصناعات عالية التكنولوجيا في التسعينيات):**

شهدت المرحلة الرابعة تنفيذ خطط خمسيه استهدفت تنشيط النمو الصناعي، وتحديث البنية الأساسية، وتحقيق مزيد من التعاون الاقتصادي في إطار مجموعة بلدان كتلة الآسيان، واهتمت ماليزيا بتحقيق التنمية الشاملة لكل من النواحي الاقتصادية والاجتماعية، فعملت ماليزيا على تحقيق العدالة بين المناطق، كما اهتمت بتحقيق تنمية متوازنة لجميع القطاعات الاقتصادية، كما قامت ماليزيا بتشجيع الصناعات عالية التكنولوجيا ذات القيمة المضافة العالية؛ بهدف زيادة تنافسية المنتجات الماليزية، وتبنت ماليزيا خطة عامة للتطوير الصناعي[25] .

---

[24] جمعه سعيد جمعه، " الاستثمار وتجربه ماليزيا"، بحث مقدم إلي المؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا، طرابلس، 2006م،ص 25.

[25] منى قاسم، "الإصلاح الاقتصادي في مصر دور البنوك في الخصخصة وأهم التجارب الدولية"، الدار المصرية اللبنانية، 1997م، ص 167.

**جدول رقم (8 )**

**القيمة المضافة لقطاع الصناعة في ماليزيا (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي) بعض السنوات المختارة خلال الفترة من عام( 1960.2017 )**

| السنة | القيمة المضافة لقطاع الصناعة (%) |
|---|---|
| **1960** | 24,71 |
| **1965** | 29,63 |
| **1970** | 30,32 |
| **1975** | 36,13 |
| **1980** | 41,79 |
| **1985** | 39,23 |
| **1990** | 42,2 |
| **1995** | 41,4 |
| **2000** | 48,32 |
| **2005** | 45,93 |
| **2010** | 40,5 |
| **2015** | 39,07 |
| **2016** | 38,29 |
| **2017** | 38,79 |

Source: The global economy.com

يلاحظ من الجدول السابق ارتفاع القيمة المضافة لقطاع الصناعة في ماليزيا كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ،حيث بلغت النسبة عام 1960 حوالي24,71% ،ثم استمرت في الزيادة لتصل إلى حوالي 48,32 % عام 2000،ثم بلغت حوالي 38,79 % عام 2017.

خلال المراحل المختلفة للتنمية الماليزية تغيرت أساليب ، وأنواع حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر، لتحقيق الأهداف المطلوبة، وإيجاد نوع من التوازن بين القطاعات المختلفة ،كما تم توسيع الحوافز الضريبية لتشمل خدمات المراكز الإقليمية للشركات دولية النشاط[26].

[26] صلاح العمروسي ، المعجزة الآسيوية وقضايا الاقتصاد السياسي للتنمية، الدروس المستفادة، مرجع سابق ،ص138.

في عام 1991 تمت مراجعة سياسة الحوافز الضريبة ، بهدف تقوية المردود الضريبي، وتشجيع تنمية الصناعات ذات القدرات التنافسية ، ومنح حوافز خاصة لتشجيع المشاريع الاستراتيجية، والمشاريع عالية التقنية، والبحوث، والتطوير ، والتدريب،وقامت ماليزيا بإلغاء الحوافز غير الفعالة، وتلك التي تتعارض مع اتفاقية منظمة التجارة العالمية، وفي عام 1995 بدأ تقليل منح الحوافز للمشاريع كثيفة الاستخدام لعنصر العمل[27]، ولقد أعطى الاستثمار الأجنبي المباشر دفعة قوية للأداء الصناعي في ماليزيا، وكان لهذا الاستثمار آثار إيجابية على استخدام الموارد ، والصناعات المحلية، والقوى العاملة ،من خلال توفير المزيد من فرص العمل ،مما ساهم في الحد من معدلات البطالة.

**جدول رقم (9)**

**معدلات البطالة في ماليزيا خلال الفترة ( 1994 . 2018 )**

| السنة | معدل البطالة% | السنة | معدل البطالة% |
|---|---|---|---|
| **1994** | 2,95 | **2008** | 3.3 |
| **1995** | 3,14 | **2009** | 3.7 |
| **1996** | 2,52 | **2010** | 3.4 |
| **1997** | 2,45 | **2011** | 3.1 |
| **1998** | 3,23 | **2012** | 3.1 |
| **1999** | 3,43 | **2013** | 3.1 |
| **2000** | 3,1 | **2014** | 2,85 |
| **2001** | 3,68 | **2015** | 3 |

[27] شهد منتصف التسعينيات تقليل الحوافز للمشاريع كثيفة الاستخدام لعنصر العمل، والتركيز على المشاريع كثيفة الاستخدام لرأس المال، حيث منحت إعفاءات ضريبية على الاستثمار تصل إلى (60%) من تكلفة الاستثمارات الرأسمالية المؤهلة، والتي تشمل الإلكترونيات الحديثة، ووحدات القياس، والتقنيات البيولوجية، والبرمجيات، والصناعات الفضائية.

| | | | |
|---|---|---|---|
| **2002** | 3,48 | **2016** | 3,5 |
| **2003** | 3,6 | **2017** | 3,4 |
| **2004** | 3.5 | **2018** | 3,3 |

Source :ttps://data.albankaldawli.com.org

يلاحظ من الجدول السابق أن نسبة البطالة عام 1994 بلغت حوالي 2,95 % ،وخلال الفترة الزمنية حتى 2018 تغيرت معدلات البطالة بمعدلات طفيفة حيث بلغت عام 2018 حوالي 3,3 % ، ،مما يؤكد نجاح ماليزيا في مواجهة البطالة.

ويجب أن نعلم أن ماليزيا انتهجت استراتيجية الاعتماد على الذات في الاضطلاع بالعبء التنموي ، حيث عملت على حشد المدخرات المحلية اللازمة لاستغلال الموارد المتاحة[28].

**جدول رقم ( 10)**

**إجمالي الادخار، والاستثمار في ماليزيا (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي% )**

**بعض السنوات المختارة خلال الفترة ( 1975- 2018)**

| السنة | إجمالي الادخار % | إجمالي الاستثمار % |
|---|---|---|
| **1975** | 17,08 | 24,23 |
| **1980** | 27,71 | 27,9 |
| **1985** | 23,95 | 25,29 |
| **1990** | 30,38 | 32,36 |
| **1995** | 33,89 | 43,64 |
| **2000** | 35,92 | 26,87 |
| **2005** | 36,82 | 22,4 |
| **2010** | 33,47 | 23,39 |
| **2015** | 28,16 | 25,14 |
| **2016** | 28,26 | 25,83 |
| **2017** | 28,53 | 25,56 |
| **2018** | 25,96 | 23,63 |

Source: The global economy.com

28 رامي السيد فوزي، "دور الدولة في التنمية: دراسة حالة لدولة ماليزيا"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2011 م ، ص 128.

يلاحظ من الجدول السابق ارتفاع معدلات الادخار في ماليزيا حيث بلغت نسبة الادخار عام 1975 حوالي 17,08 %، ثم تزايدت النسبة وبلغت حوالي 27,71 %عام 1980 ،وحافظت ماليزيا على نسبة مدخرات مرتفعة وصلت عام 2005 إلى حوالي 36,82 %،وبلغت عام 2018 حوالي 25,96%،وأدت نسب المدخرات المرتفعة إلي ارتفاع نسب الاستثمارات الرأسمالية.

تبنت ماليزيا سياسات الخصخصة، مع عدم التخلي عن دورها في ممارسة الرقابة، ومن ناحية أخرى أسهمت الحكومة في التقليل من الآثار السلبية للخصخصة عن طريق منح تأمين ضد البطالة للعاملين في المشروعات التي تم خصخصتها[29].

دعمت الحكومة النفقات ذات التأثير الإيجابي على الاستثمارات الخاصة المتمثلة في التعليم والتدريب، ومشاريع البنية الأساسية، وعملت الحكومة على ضمان انتقاء المشاريع العامة على أساس فاعليتها من أجل تحقيق جودة الاستثمارات[30]،واتخذت الحكومة موقفاً ليبرالياً في إدارة الاقتصاد، ، وتبنت ماليزيا سياسة تنمية وطنية هدفت إلى تحقيق التنمية المتوازنة من أجل تأسيس مجتمع عادل ينعم بالرخاء.

توجه ماليزيا– خاصة منذ التسعينيات – مزيداً من جهودها من أجل القضاء على الفقر ، وتوضح مؤشرات الفقر اتجاهه إلى الانخفاض بصورة كبيرة منذ بداية التسعينيات، حيث انخفض عدد من يعيشون تحت خط الفقر من (49.3%) في فترة الستينات إلى (17%)في بداية التسعينات ،وأدى ذلك إلى ارتفاع مستوى الدخل في الريف، وتوفير العديد من فرص العمل خاصة أمام المرأة التي بدأت تنتقل من الأنشطة التقليدية إلى الأنشطة الحديثة[31].

29 كمال المنوفي، جابر سعيد عوض، الأطلس الماليزي، برنامج الدراسات الماليزية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2006م، ص 270.

30 http//Arab. Malaysia.com

31 http://data.albankaldawli.org/country/malaysia

**جدول رقم (11)**

**نسب الفقر في ماليزيا بعض السنوات المختارة خلال الفترة ( 1976 – 2015)**

| السنة | نسبة السكان تحت خط الفقر % |
|---|---|
| **1976** | %3.37 |
| **1979** | %4.37 |
| **2002** | %6 |
| **2004** | %7.5 |
| **2007** | %6.3 |
| **2008** | 3,8 |
| **2009** | %85.3 |
| **2011** | 1,7 |
| **2012** | %7.1 |
| **2013** | 0,6 |
| **2014** | %65.0 |
| **2015** | 0,4 |

Source :Actualitix , world atlas –statistics by country

يلاحظ من الجدول السابق انخفاض نسب الفقر في ماليزيا من 37,3% عام 1976 ، لتصل النسبة إلى 6% عام 2002 ، ثم تواصل النسبة الانخفاض لتصل إلى 0,4 % عام 2015، مما يوضح نجاح ماليزيا في القضاء على الفقر.

اجتازت ماليزيا العديد من التحديات والأزمات ضاعفت من رسوخ تجربتها النموذجية، حيث شهدت ماليزيا اضطرابات عرقية دامية في أواخر الستينيات من القرن الماضي ، ومن خلال الخطط التنموية تم تحقيق التوازن بين مختلف العرقيات الماليزية[32]،حيث تسبب الاحتلال البريطاني في تغيير التركيبة السكانية[33] ،وبعد الاستقلال شرعت الحكومة في معالجة الاختلالات التي خلفها الاحتلال ومن بينها مشكلة البطالة[34].

[32] محمود عبد الفضيل، "العربة الآسيوية (الدروس المستفادة)"، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000م،،ص87.

[33] عمل الاستعمار البريطاني على جلب وفود من الصينيين والهنود للسيطرة على المطاط ومناجم القصدير حتى تظل الموارد الهامة تحت السيطرة البريطانية ،فأصبح السكان في ماليزيا ينقسمون إلى ثلاثة أعراق رئيسة وهي المالاي المسلمون %، والهنود بنسبة 10 % ( سكان البلاد الأصليون)،والصينيون بنسبة 30%بنسبة 60

[34] محسن صالح ،النموذج الماليزي وإدارة الاختلاف ،مركز الجزيرة للدراسات ،2012،ص173.

عمل"مهاتير محمد" على النهوض بالموارد البشرية من خلال الاهتمام بالتعليم، فقد قام بإرسال البعثات الطلابية إلى الخارج ،وخاصة إلى اليابان لتعلم التكنولوجيا الحديثة، واستضاف الخبراء اليابانيين لتدريب العمالة الماليزية على أحدث تقنيات التكنولوجيا، بهدف توفير العناصر والكوادر المؤهلة تأهيلا متميزا، وعمل علي توفير التدريب المستمر للعمالة الماليزية، وبالتالي أصبح التشغيل مرتبط مباشرة بالنظام التعليمي والتربوي والتدريبي، وبذلك وفرت ماليزيا لمشروعاتها الطموحة عمالة ذات فكر خلاق،ومهارات عالية تمكنت من استيعاب فرص العمل المتوفرة، وأيضاً ساهم التوسع الصناعي في توليد فرص عمل جديدة ، وجعل الدولة الماليزية تلجأ لاستيراد العمالة من الدول المجاورة.

## ثانياً:سياسات سوق العمل النشطة ومواجهة البطالة في ماليزيا

تنقسم سياسات سوق العمل إلى سياسات نشطة ،وسياسات غير نشطة،ولسياسات سوق العمل النشطة أربعة أهداف عامة تتمثل في نمو العمالة، والأمن المصاحب للتغيير، والإنصاف، والحد من الفقر[35].

تعتبر سياسات سوق العمل النشطة عنصراً أساسياً في مكافحة البطالة، حيث تفي بمعايير "الحماية الاجتماعية " استناداً إلى أسس اقتصادية[36]، فسياسات سوق العمل النشطة أداة مهمة للتصدي للآثار السلبية للتغيير الهيكلي، وعدم كفاية الطلب على الأيدي العاملة، ومن ثم تحقيق الأمن المصاحب لتلك التغيرات الهيكلية، وعلى هذا النحو، فإن سياسات سوق العمل النشطة لا تسهم فقط في الأمن المصاحب للتغيير، ولكن أيضاً في النمو الاقتصادي في الأجل الطويل[37].

---

[35] Hasan, Zubair . "Fifty years of Malaysian economic development: Policies and achievements". International Islamic University, Malaysia (ITUM), paper No. 5967,2007.

[36] في واقع الأمر، فإن سياسات سوق العمل – خاصة السياسات النشطة – يمكن النظر إليها باعتبارها عناصر الحماية الاجتماعية القائمة على العمل.

[37] يتأثر أمن العمال أيضاً بالنمو الاقتصادي، فإذا ما تحققت المساواة في جميع الأمور الأخرى فإن تعزيز النمو، وخلق العمالة من شأنهما تحسين مفهوم الفرد للأمن، ويبلغ هذا الأمن ذروته في مراحل الازدهار، وحينما تكون هناك سياسات لسوق العمل، لاسيما سياسات سوق العمل النشطة.

لمزيد من التفصيل انظر: مكتب العمل الدولي:

تتمثل التدابير التقليدية لسياسات سوق العمل النشطة في التدريب، وخلق الوظائف، وتوفير إعانات التعيين والتوظيف، وتؤدي أيضاً إلى زيادة الوظائف المتسمة بالمرونة، ومن ثم زيادة التنوع في الأشكال التعاقدية في سوق العمل، وتستهدف السياسات النشطة عادة الفئات التي تواجه صعوبات في الاندماج في سوق العمل ،وتدعم سياسات سوق العمل النشطة خلق العمالة بشكل مباشر من خلال الأشغال العامة، وإقامة المنشآت ، كما تدعم تلك السياسات خلق العمالة بشكل غير مباشر من خلال تحسين القابلية للاستخدام عن طريق التدريب، وتحسين عملية الترشح للوظائف.

بينما تعمل سياسات سوق العمل غير النشطة على توفير الدخل البديل أثناء فترات البطالة أو البحث عن عمل، وتتمثل البرامج التقليدية المتعلقة بالسياسات غير النشطة في تقديم المساعدة في حالة البطالة، والتقاعد المبكر.

التجربة الماليزية في القضاء على البطالة نفذت برامج محددة في إطار فلسفة وسياسة موجهة من طرف الحكومة، فقد عملت على تنفيذ برنامج لتنمية الأسر الأشد فقرا، وهو برنامج يقدم فرصاً جديدة للعمل المولد للدخل بالنسبة للفقراء، وعملت الحكومة الماليزية على تقليص اختلالات التوازن بين القطاعات ،ومحاربة كل أشكال التمييز وتقليص الفوارق الاجتماعية ،كما قامت مجموعة من المنظمات الأهلية الوطنية من مختلف الولايات بتنفيذ برنامج غير حكومي سمي برنامج "أمانة" بهدف تقليل الفقر المدقع بواسطة زيادة الدخل للأسر الأشد فقرا، وتقديم قروض بدون فوائد للفقراء ، بينما قدمت الحكومة لهذا البرنامج قروضاً بدون فوائد أيضاً لتمويل مشروعاتها.

**برامج تشغيل العمالة في ماليزيا[38]**

قامت ماليزيا من خلال سياسات سوق العمل بشقيها النشطة ،وغير النشطة باستحداث برامج لتوظيف العمالة مباشرة من خلال برامج لإنشاء البنية كثيفة العمالة، وبرامج ائتمانية لتشجيع التشغيل الذاتي، وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى

P., Auer & S., Cazes (eds.) : Employment stability in an age of flexibility: Evidence from industrialized countries, Geneva., 2003

[38] ظهرت هذه البرامج في الستينيات من القرن الماضي كإحدى الوسائل المهمة لسياسات التشغيل، وقد قامت ماليزيا بتطبيق هذه السياسات خاصة بعد الأزمة الآسيوية ، والتي أدت إلى زيادة حدة مشكلة البطالة، والفقر، وانخفاض الدخول.

التدريب على المهارات المختلفة، وتقديم خدمات البحث عن الوظائف خصوصاً للعمالة التي تم تسريحها من المنشآت،بالإضافة إلى تأمين البطالة، وتقديم المساعدة في حالة البطالة، والتقاعد المبكر ،و فيما يلي بعض هذه البرامج[39]:

**1) برامج الأشغال العامة:**

قامت ماليزيا بالتوسع في برامج الأشغال العامة، وقد ساعدت هذه البرامج العديد من العمال العاطلين في الحصول على عمل، وأظهرت هذه البرامج فاعلية كبيرة.

**2) برامج دعم التشغيل الذاتي ،وتنمية المشاريع الصغيرة:**

نفذت ماليزيا العديد من برامج التوظيف الذاتي ،وتنمية المشاريع الصغيرة ، فهذه البرامج تركز على منح الائتمان لهذه المشاريع ، بالإضافة إلى أنها تشمل خدمات دعم فني مختلفة.

**3) الأنظمة القومية للتدريب المهني :**

قامت ماليزيا بوضع أنظمة قومية للتدريب المهني ، فتم تصميم العديد من البرامج شملت برامج لإعادة تدريب العمالة منها (برنامج لإعادة التدريب للعمالة المسرحة، برنامج لإعداد المنظمين ، برامج خاصة للتوسعات في المشاريع).

**4) خدمات التشغيل:**

أنشأت ماليزيا قاعدة بيانات خاصة بتسجيل العاطلين ،وتوزيعهم الجغرافي ، ومؤهلاتهم، ...الخ ،وبإنشاء معارض للتشغيل، وروابط لتوظيف العمالة، ولدى ماليزيا برامج تشغيل عامة تقوم بجمع المعلومات عن الباحثين عن الوظائف ،وتقوم بجمع معلومات أيضاً عن الوظائف الشاغرة ،من خلالها يتم توظيف الباحثين عن عمل في الوظائف المتاحة.

---

([39]) لمزيد من التفصيل انظر:

P., Auer : Tenure, employment security and transitions on the labor market: The case for protected mobility, presented at the Society for the Advancement of Social Economics (SASE) Meeting , 2003, p.134

**5) إعانات الأجور والتشغيل:**

تعتبر إعانات الأجور والتشغيل إحدى آليات سوق العمل النشطة ،حيث تعد الحوافز المقدمة لأصحاب الأعمال، والتي تأخذ شكل دعم الأجور إحدى أهم آليات سوق العمل النشطة، والتي تساعد أصحاب الأعمال في إبقاء العاملين لديهم في وظائفهم الحالية، وتساعد أيضاً في إتاحة وظائف جديدة[40].

## المبحث الخامس

### إمكانية استفادة مصر من تجربة التنمية الماليزية في مواجهة البطالة:

بعد التعرف على سياسات سوق العمل الماليزية يمكن لمصر مواجهة البطالة من خلال تبني السياسات الآتية

### أولاً: سياسة تفعيل الروابط بين الاستثمار والتشغيل

يعد الاستثمار المحقق الأول للنمو الاقتصادي والتوظيف، سواء كان هذا الاستثمار حكومياً ، أو خاصاً، و يجب أن يخدم الاستثمار بأنواعه المختلفة الاستراتيجية الإنمائية للدولة، وحيث إن هدف التشغيل يعد من الأهداف التنموية لتي تحتل أولوية قصوى لدى صانع السياسة لمصري؛ لذا يجب تفعيل وتأكيد العلاقة بين الاستثمارات والتشغيل، **وذلك** من خلال الآليات الآتية[41]:

1) استهداف الاستثمار كثيف عنصر العمل بما يخدم استراتيجية التشغيل في بعض الأنشطة الصناعية[42].

---

[40] Adnan, Ahmad Hezri & Hasan, Mohd Nordin . Sustainable *Development Indicator Initiative*s in Malaysia - Novel Approaches and Viable Frameworks. Institute for Environment and Development,. University Kebangsaan Malaysia, 2001,p211.

[41] Samiha Fawzy & Nihal El-Megharbel, "Public and Private Investment in Egypt Crowding - Out or Crowding – Out or Crowding – In?", 2004.p76.

[42] مثل صناعات الغزل والنسيج - المنسوجات - الملابس الجاهزة - الصناعات الإلكترونية - صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات - الأنشطة الخدمية كثيفة العمل

2) بذل جهود كافية لزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة من الخارج ذات الوفرة الكبيرة في عنصر العمل.

3) منح مزايا للمشاريع الاستثمارية كثيفة العمالة ، مع ربط الحوافز المقدمة للاستثمار بتحقيق حجم معين من التشغيل.

4) استمرار سياسة تبسيط إجراءات إقامة الأعمال وتأسيس المشاريع، والعمل علي تقليل الوقت بين إجراءات تأسيس الاستثمار وبدء الإنتاج[43].

5) مساهمة الاستثمارات الحكومية بنسبة قليلة من إجمالي التكاليف الاستثمارية للمشاريع الإنتاجية كثيفة العمالة التي تتطلبها الأسواق المحلية والأجنبية ،بما يحفز القطاع الخاص على الاكتتاب والدخول في هذه المشاريع.

6) تفعيل الاندماج في نظم الإنتاج الدولية، وسلاسل القيمة المضافة العالمية، وإجراء دراسات لفهم وتحليل سلاسل القيمة المضافة العالمية بعمق في الأنشطة الإنتاجية والخدمية كثيفة العمل.

## ثانياً :السياسات النشطة لسوق العمل المصري[44]

يمكن صياغة برنامج تنفيذي متكامل لحل مشكلة البطالة في الأجل القصير والمتوسط مستوحى من سياسات سوق العمل النشطة الماليزي، بحيث يراعي خصوصية سوق العمل المصري، ويحقق رغبات وثقافة الداخلين إليه، ويجب أن يشمل البرنامج التنفيذي المتكامل لحل مشكلة البطالة في الأجلين القصير والمتوسط من حزمة برامج فرعية تهدف إلى تنشيط سوق العمل في الاقتصاد المصري، وتوفير مزيد من فرص العمل من خلال برامج تعمل على توفير فرص العمل من خلال التوسع في المشاريع الصغيرة والإقراض الشعبي، ودعم التشغيل في القطاع الخاص المنظم،وتنمية الطلب

[43] سواء تمثل هذا في اختصار الفترة اللازمة للحصول على تراخيص التشغيل للمشاريع وتراخيص البناء، أو منح الموافقات على تخصيص الأراضي للمشاريع.

[44] مصطفي محمد عز العرب ،1989، مستقبل مشكلة البطالة في مصر في ضوء المتغيرات المحلية و الإقليمية و العالمية ، المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر للاقتصاديين المصريين ،القاهرة ،23-25 نوفمبر ، ص 245

على العمالة المصرية في الأسواق العربية والأجنبية،توفير فرص عمل في قطاعات التعليم والصحة، وتحسين وتنظيم أحوال القطاع غير المنظم،رفع كفاءة التدريب والتأهيل،وتحسين خدمات التشغيل،تطوير نظام معلومات سوق العمل.

بالإضافة إلى هذه البرامج النشطة يجب تطبيق بعض آليات سياسات سوق العمل غير النشطة (السلبية)، وخاصة فيما يتعلق بآلية إعانات البطالة، وما يتطلبه ذلك من إعادة النظر في قانون سوق العمل المصرية ليتوافق مع المستجدات العالمية والمحلية في سوق العمل خاصة فيما يتعلق بالحد الأدنى للأجور.

**يمكن** استخدام برامج سوق العمل النشطة لتقليل مخاطر البطالة، وزيادة القدرة على الكسب لدى العمال، حيث هناك تدخلات خاصة تشمل خدمات التوظيف، والتدريب، والأعمال العامة، والأجور، وإعانات التوظيف، ودعم العمل الحر، وتنفيذ هذه البرامج لزيادة الطلب على العمالة، وتحسين سوق العمالة، ولابد من توجيه برامج سوق العمل النشطة بأهدافها نحو العاطلين لفترة طويلة، وأيضا إلى عمال العائلات الفقيرة، والمجموعات التي تعاني من عيوب سوق العمل، حيث إن هذه البرامج لها أهداف مهمة اجتماعية واقتصادية خاصة بالنسبة إلى مصر التي تمر بمرحلة تحول انتقالي، والتي تتصارع مع المشكلات المتزايدة للبطالة، ونقص فرص العمل.

## التحليل الإحصائي

## السلسلة الزمنية لمتغيرات النموذج القياسي لأثر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي على البطالة في ماليزيا

| العام( Y) | معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي %( G D P) | معدل البطالة% ( U ) |
|---|---|---|
| 1990 | 9 | 5,06 |
| 1991 | 9,5 | 4,35 |
| 1992 | 8,9 | 3,72 |
| 1993 | 9,9 | 3,03 |
| 1994 | 9,2 | 2,95 |
| 1995 | 9,8 | 3,14 |
| 1996 | 10 | 2,52 |
| 1997 | 7,3 | 2,45 |
| 1998 | 7,4 | 3,23 |
| 1999 | 6,1 | 3,43 |
| 2000 | 8,7 | 3,1 |
| 2001 | ,5 | 3,68 |
| 2002 | 5,4 | 3,48 |
| 2003 | 5,8 | 3,6 |
| العام( Y) | معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي %( G D P) | معدل البطالة% ( U ) |
| 2004 | 6,8 | 3.5 |
| 2005 | 5 | 3.5 |
| 2006 | 5,5 | 3.3 |
| 2007 | 6,3 | 3.2 |
| 2008 | 4,8 | 3.3 |

| | | |
|---|---|---|
| 2009 | 1,5 | 3.7 |
| 2010 | 7,5 | 3.4 |
| 2011 | 5,3 | 3.1 |
| 2012 | 5,5 | 3.1 |
| 2013 | 4,7 | 3.1 |
| 2014 | 6 | 2,85 |
| 2015 | 5 | 3 |
| 2016 | 4,2 | 3,5 |
| 2017 | 5,9 | 3,4 |
| 2018 | 4,7 | 3,3 |

Source : http://data.albankaldawli.org/country/malaysiaSource

**النموذج القياسي لأثر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي على البطالة في ماليزيا**

تم صياغة نموذج انحدار بسيط ليعبر عن تأثير معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي على البطالة في ماليزيا ،وذلك خلال الفترة ( 1990-2018) على النحو التالي :

$$U = \zeta 0 + \zeta 1 \ Log(GDP) + \varepsilon t$$

$$\zeta 1 < 0$$

**حيث :**

$\zeta$: الحد الثابت

$\zeta 1$ : مرونة المتغير المستقل

$\varepsilon t$:الخطأ العشوائي

المتغير التابع :معدل البطالة U

المتغير المستقل : معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي

## نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية:

نتائج اختبارات جذر الوحدة( unit root test) لمتغيرات النموذج

| Philips perron Test | | | | |
|---|---|---|---|---|
| Variables | Level | P – Values | 1st Difference | P– values |
| U | −1.78 | 0.3805 | −3.47 | 0.0156* |
| LOG (GDP) | −0.60 | 0.8529 | −7.65 | 0.0000* |

يتضح من الجدول السابق أن نتائج اختبار جذر الوحدة ( unit root) لمتغيرات النموذج تبين أنها كانت غير ساكنة في صورتها الأصلية ، لذلك تطلب الأمر إجراء فروق من الدرجة الأولى لهذه المتغيرات 1st Difference ،وتم إعادة إجراء اختبارات جذر الوحدة مرة أخرى لهذه المتغيرات ،فكانت النتائج تشير لوجود سكون لهذه المتغيرات بعد الفروق الأولى ،وذلك عند مستوى معنوية 5% ،وهذا يعني أن السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى ،مما يدل على فاعلية استخدام التكامل المشترك للسلاسل الزمنية.

## نتائج اختبار التكامل المشترك:

تم إجراء اختبار جوهانسون للتكامل المشترك للتحقق من وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج.

نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك

| Hypothesized | Trace statistics | Critical value Sig level= 0.05 | Prob. |
|---|---|---|---|
| None | 16.94499 | 15.49471 | 0.300* |
| At most 1 | 7.160354 | 3.841466 | 0.0074* |

* تشير لرفض الفرضية الصفرية عند مستوى معنوية 5%

يتضح من الجدول أن القيمة المحسوبة لاختبار (Trace ) أكبر من القيمة الحرجة (Critical value) عند جميع المستويات ،لذلك فإننا نقبل الفرضية البديلة ،وبالتالي نستنتج وجود تكامل مشترك ،وكذلك تؤكد هذه النتيجة قيمة .Prob عند جميع المستويات لأنها أقل من 5% ،وهكذا يتضح وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرات.

## نتائج تحليل وتقدير النموذج:

تم إجراء تقدير أولي للنموذج القياسي ،وذلك للحصول على مرونة المتغير المستقل ،وتأثيرها على المتغير التابع

جدول يوضح نتائج تقدير النموذج القياسي

| Dependent variable : U | | | | |
|---|---|---|---|---|
| Variable | Coefficient | Std.Error | T-Statistics | Prob. |
| C | 0.114776 | 0.042220 | 2.718521 | 0.0108 |
| Log (GDP) | -2.271726 | 0.62366 | -3.644289 | 0.0010 |
| R2 = 0.30 , AdjR2 = 0.28, DW=1.62 , F = 13, Prob = 0.001 | | | | |

## اختبار الفرضية ،والتفسير الاقتصادي للنموذج المقدر:

من خلال النموذج القياسي تم قبول الفرضية التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ،والبطالة ،فمن خلال نتائج الجدول السابق توجد علاقة عكسية بين متغيرات النموذج ،حيث بلغت مرونة معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي 2.27- ،وهذا يعني أنه كلما زاد معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1% فإن ذلك يؤدي إلى خفض معدل البطالة في ماليزيا بنسبة 2.27% ،وتتفق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية .

## النتائج ،والتوصيات

### أولاً: النتائج

– توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، ومعدل البطالة في ماليزيا.

– قامت ماليزيا من خلال سياسات سوق العمل بشقيها النشطة ،وغير النشطة بمواجهة البطالة وخفض معدلاتها.

– تتركز البطالة في مصر في فئة الشباب،وفئة الإناث ،وتزداد بين حملة المؤهلات المتوسطة ،وتتزايد في الحضر .

– أدت الزيادة السكانية المطردة إلى زيادة المعروض في سوق العمل،مما تسبب في زيادة مشكلة البطالة في مصر.

– أدت ندرة المعلومات عن البطالة في مصر ،وعدم دقتها وتضاربها إلي صعوبة وضع استراتيجية للتشغيل في المستقبل ، مما أدى إلى زيادة معدلات البطالة.

– بذلت مصر بعض الجهود للتصدي لمشكلة البطالة إلا أن هذه الجهود كانت متناثرة، ولم تتم تحت مظلة واضحة لسياسة التشغيل على المستوى القومي، مما أدى إلى زيادة معدلات البطالة.

### ثانياً: التوصيات

– يمكن لمصر صياغة برنامج تنفيذي متكامل لحل مشكلة البطالة مستوحى من سياسات سوق العمل النشطة الماليزي، بحيث يراعي خصوصية سوق العمل المصري، ويحقق رغبات الداخلين إليه.

– تستطيع مصر الاستفادة من التجربة الماليزية في استحداث برامج لتوظيف العمالة مباشرة من خلال إنشاء مشروعات كثيفة العمالة، وبرامج لتشجيع التشغيل الذاتي، وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى التدريب على المهارات المختلفة، وتقديم خدمات البحث عن الوظائف .

– يمكن استخدام برامج سوق العمل النشطة لتقليل مخاطر البطالة، وزيادة القدرة على الكسب لدى الأفراد، من خلال خدمات التوظيف، والتدريب، والأعمال العامة، وإعانات التوظيف، ودعم العمل الحر، فتنفيذ هذه البرامج يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة، وتحسين سوق العمل، ولابد من توجيه هذه البرامج نحو العاطلين لفترة طويلة، وأيضا إلى عمال العائلات الفقيرة، والمجموعات التي تعاني من عيوب سوق العمل، حيث إن هذه البرامج لها أهداف هامة اجتماعية واقتصادية .

– يجب تطبيق بعض آليات سياسات سوق العمل غير النشطة (السلبية)، وخاصة فيما يتعلق بآلية إعانات البطالة، وما يتطلبه ذلك من إعادة النظر في قانون سوق العمل المصرية ليتوافق مع المستجدات العالمية .

## قائمة المراجع

### أولاً: مراجع باللغة العربية

1) البنك المركزي المصري، "النشرة الإحصائية الشهرية"، أعداد مختلفة.

2) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لبحث العمالة بالعينة لعام 2005، القاهرة ،2006.

3) اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة ، نحو استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة، وثيقة إطار الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ومنهجية إعداد المؤشرات لها، وزارة الدولة لشئون البيئة، القاهرة ،2007.

4) جوردون بتشيرمان، وكارينا أوليفاس، وآميت دار ، آثار برامج سوق العمالة النشطة، دليل جديد من التقييمات مع الاهتمام الخاص بالدول النامية والانتقالية، وحدة الحماية الاجتماعية، البنك الدولي، يناير،2004.

5) سماح مصطفي عبد الغني، "تفعيل دور المشروعات في خدمة أهداف التنمية الاقتصادية المصرية"، وزارة المالية، القاهرة 2012.

6) عزة غيتة ، أهمية التدريب المهني في تلبية احتياجات سوق العمل، نشرة القوى العاملة، تخطيط وتنمية، نشرة فنية ربع سنوية متخصصة في التدريب، العدد الخمسون،2003.

7) عمرو محيي الدين، أزمة النمو والدول الآسيوية، الجذور والآليات والدروس المستفادة، دار الشروق، القاهرة،2000.

8) مجلس الشورى التقرير النهائي للجنة الإنتاج الصناعي والطاقة، خطة قومية وبرامج لتنمية الصناعات الصغيرة مع الاستفادة من تجارب الدول الأخرى، القاهرة،2003.

9) مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، تجارب دولية في المشاريع الصغيرة والمتوسطة، 2002.

10) محمد فؤاد الفاتح الصندوق الاجتماعي للتنمية، برنامج تنمية الموارد البشرية، التعليم والتدريب المهني واحتياجات سوق العمل،2002.

11) محمود عبد الفضيل ، العربة الآسيوية (الدروس المستفادة)، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،2000.

12) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، تجارب دولية في المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مجلس الوزراء، القاهرة ،2002.

13) مصطفى كامل السيد ، التكيف الهيكلي ومواجهة الفقر: علا أبو زيد في: قضايا التنمية، مركز دراسات الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة،1996.

14) معهد التخطيط القومي ،الاقتصاد المصري بين فرص النمو وتحديات الواقع ،2006.

15) مهاتير محمد ، التجربة الماليزية " نهضة أمة "،:مؤسسة عبدا لحميد شومان، الأردن،2016 .

16) نادية فاضل عباس فضلي ،" التجربة التنموية في ماليزيا من العام(2000إلي 2010)" ، مجلة الدراسات الدولية،العدد 54 ،2014.

17) وزارة القوى العاملة والهجرة نشرة سوق العمل المصرية، نشرة ربع سنوية (أكتوبر – ديسمبر)، إصدارات مختلفة.

## Second :English references

1) Ahmad Hezri Adnan & Hasan, Mohd Nordin, Sustainable Development Indicator Initiatives in Malaysia - Novel Approaches and Viable Frameworks. Institute for Environment and Development (LESTARI) .Universiti Kebangsaan Malaysia, 2001.

2) Abd Elkarim, Ghemari. "Factors Influence Sukuk and Conventional Bonds in Malaysia", A project paper for Master's Degree in Economics in University Utara Malaysia, December 2012.

3) Dar & Tzannatos , Active Labor Market Programs: A Review of the Evidence Based on Evaluations. Social Protection Discussion Paper 9901, Washington, D. C.: World Bank ,1999.

4) Gordon Betcherman, "Active Labor Market Programs: Policy Issues for East Asia", Social Protection Unit, Social protection Discussion paper series No. 0005, The World Bank, 2000.

5) Hasan, Zubair, "Fifty years of Malaysian economic development: Policies and achievements". International Islamic University, Malaysia (ITUM), paper No. 5967, 2007.

6) Ibrahim Awad, "Economic Reform, Employment Policy in Egypt". Aspects of the Structural Reform conference, Department of Economics, FEPS, Cairo University. Cairo 2003.

7) IMF, International Financial Statistics, various issues.

8) Mun – chow. "Technology Development in Malaysia and Newly Industrialized economics", Asian-Pacific Development Journal, Vol. 11, No. 2, December, 2004.

9) Mohamed Ariff & Lim Chze Cheen, June "Mobilizing Domestic and external resources for economic development: Lessons from the Malaysian experience, Asia Pacific development jo Ragui Assaad 2007.

10) UN, International Trade Statistics, yearbook, various issues.

11) Unemployment and Youth Insertion in the Labor Market in Egypt, ECES Working Paper Series, February, (WP118) 2001.

12) World Bank , World Development Indicators, various issues.

**ثالثاً: المواقع الإلكترونية**

1) http://data.albankaldawli.com.org.
2) http://www.miti.gov.my/trdind/an.
3) http://www.imf.org/external/pubs.
4)www.the globaleconomy.com.